فرص نفاذ الصادرات الفلاحية الجزائرية إلى الاسواق الدولية في ظل تنامي استخدام التدابير غير التعريفية

Opportunities for Algerian Agricultural Exports to Access International Markets in the shade of the Growing Use of Non-Tariff Measures

ط.د. زيادي عادل [1] / تقييم رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة LEMAC، جامعة فرحات عباس، سطيف 1 (الجزائر)
ziadi.adel@univ-setif.dz
د. زيات عادل / تقييم رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة LEMAC، جامعة فرحات عباس، سطيف 1 (الجزائر)
adel.ziet@univ-setif.dz

تاريخ الإرسال: 2022/11/27 تاريخ القبول: 2022/01/28 تاريخ النشر: 2022/06/16

ملخص

يعالج البحث ظاهرة الاستخدام المتزايد للتدابير غير التعريفية في التجارة الدولية للمنتجات الفلاحية وأهم أشكال هذه التدابير المطبقة ضد الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية. وقد خلص البحث الى أنه بالرغم من قلة الصادرات الجزائرية من هذه المنتجات إلا أنها تجد صعوبة في النفاذ الى أسواق التصدير لاسيما دول الإتحاد الأوروبي بسبب كثرة الاشتراطات الصحية والفنية والبيئية المفروضة عليها، والتي تقوض قدراتها التنافسية وترفع من تكاليف الامتثال والتكيف معها في ظل محدودية المعلومات المرتبطة بها.

الكلمات المفتاحية: تدابير غير تعريفية، صادرات فلاحية، تدابير الصحة والصحة النباتية، تدابير فنية وبيئية
تصنيف JEL: Q13 ؛ Q17 ؛ Q18.

Abstract:

The research deals with the use of non-tariff measures in international trade of agricultural products, and the most important forms of these measures applied against Algerian exports of agricultural products. The research concluded that despite the lack of Algerian exports of these products, it finds a difficult to reach export markets, especially EU countries due to the large number of sanitary, technical and environmental requirements imposed on them, which reduce their competitiveness and raise the costs of compliance and adaptation in light of the limited information associated with it.

Keywords: *non-tariff measures, Sanitary and phytosanitary measures(SPS), Agricultural exports, Technical and environmental measures.*

Jel Classification Codes : Q13 ؛ Q17 ؛Q18.

[1] **المؤلف المرسل:** زيادي عادل ، **الإيميل:** ziadi.adel@univ-setif.dz

I - تمهيد :

1.I. إشكالية البحث:

يعد القطاع الفلاحي من أهم قطاعات الإنتاج الاقتصادي التي يعول عليها لإحداث التنويع الأفقي والعمودي للاقتصاد الجزائري، لاسيما في إطار مخطط إنعاش الاقتصاد الجزائري 2020-2024، من خلال السعي الى تنمية دوره التصديري ورفع مساهمته في إجمالي الصادرات غير النفطية وتنويع هيكلها، وتعزيز فرص نفاذ الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية الى الأسواق الدولية خاصة دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية والإفريقية التي تربطها مع الجزائر علاقات شراكة وتعاون تجاري.

غير أنه بالرغم من كل الجهود المبذولة تبقى الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية جد ضعيفة وهامشية، وتعاني من الكثير من المشاكل والصعوبات التي تحد من فرص هذا النفاذ وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية، لاسيما ما يرتبط بتنامي استخدام التدابير غير التعريفية التي غالبا ما أصبحت الدول المستوردة تعمد إلى استعمالها كقيد لمنع دخول هذه الصادرات الفلاحية إلى أسواقها، حيث تصدر بصورة مستمرة لوائح وتعليمات وأنظمة لمواصفات واشتراطات صحية وفنية وبيئية خاصة بالمنتجات الفلاحية تؤمن مستويات عالية من الحماية تفوق مقدار الحماية الناتج عن استخدام الرسوم الجمركية ونظام الحصص، بالرغم من أن مبادئ التحرير التجاري للمنتجات الزراعية أقرت حضر استخدامها ونصت على ضرورة تقليص الاعتماد عليها، واعتماد مبدأ الشفافية القائم على الرسوم الجمركية كوسيلة وحيدة لحماية الأسواق المحلية لخلق نوع من اليقين والتأكد عند التصدير عبر عملية التعرفة. ونتيجة لذلك أضحى الإمتثال إلى التدابير غير التعريفية يشكل تحديا كبيرا أمام الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية للوصول إلى الأسواق الدولية.

الإشكالية: مما سبق تنبثق إشكالية البحث من خلال طرح التساؤل التالي:

كيف يؤثر استخدام التدابير غير التعريفية على فرص نفاذ الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية الى الأسواق الدولية؟

2.I . فرضيات البحث :

للإجابة على هذه الإشكالية تم الانطلاق من فرضية رئيسية مفادها:

-يؤثر استخدام التدابير غير التعريفية سلبا على فرص نفاذ الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية إلى الأسواق الدولية.

3.I. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على أهم الخصائص التنافسية للصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية وقدراتها التصديرية، وأهم التدابير غير التعريفية التي تحد من فرص نفاذها ووصولها إلى الأسواق الدولية.

4.I. أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية كبيرة اذ يعالج طبيعة التدابير غير التعريفية التي تواجه صادرات الجزائر من المنتجات الفلاحية في الاأسواق الدولية، والتي تسعى المؤسسات الجزائرية المصدرة للمنتجات الفلاحية إلى التعرف عليها ومحاولة التكيف معها والامتثال لها للإسهام في ترقية الصادرات الفلاحية إلى الأسواق الدولية، لاسيما في ظل الظروف الحالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري المرتبطة بمختلف التداعيات السلبية الناتجة عن الصدمة المزدوجة (تراجع اسعار النفط وجائحة كورونا)، والتي تتطلب الاسراع في تنويع هيكل الصادرات الجزائرية.

I.5. منهج البحث: لمعالجة مختلف عناصر و جوانب البحث تم الإعتماد على المنهج الوصفي، القائم على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية وواقع الصادرات الفلاحية الجزائرية، ثم تحليل الخصائص التنافسية للصادرات الفلاحية الجزائرية اعتمادا على مجموعة مختارة من المؤشرات ذات الصلة، وأهم الفرص المتاحة أمامها للنفاذ إلى الأسواق الدولية و طبيعة العراقيل المرتبطة بالتدابير غير التعريفية التي تقلص من قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية.

I.6. الدراسات السابقة:

-بحري بسمة: ترقية صادرات القطاع الزراعي في الجزائر بين الفرص والتحديات: مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، جوان 2018: حيث تم عرض إمكانيات الإنتاج الزراعي الحيواني والنباتي في الجزائر وأهم فرص التصدير الى الأسواق الدولية، مع التركيز على أهم العراقيل والصعوبات التي تواجه عملية التصدير ومن ذلك مشكل التكيف مع التدابير غير التعريفية المرتبطة بالصحة والجودة وسلامة الأغذية.

-هواري أحلام وآخرون: وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية: مجلة دفاتر بوادكس 2019): حيث تم استعراض وضعية الصادرات الجزائرية مع التركيز على طبيعة المشاكل والصعوبات التي تواجهها في الأسواق المستهدفة، لا سيما ما يتعلق بضعف المعلومات المرتبطة بالأسواق وعدم تطابق السلع الجزائرية مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والنوعية وقيود البيئة.

- كاتب محمد لخضر، ووذن بوعبدالله ، مقال بعنوان:

Les Exportations Hors Hydrocarbures en Algérie : « L'Agriculture comme Stratégie de Développement

منشور بمجلة مجامع المعرفة ، مجلد 05 عدد 2 ، أكتوبر 2020 ، تناول البحث أهمية التوجه التصديري في الجزائر القائم على تنمية الصادرات الفلاحية، باعتبارها من أهم مداخل استراتيجية التنمية والتنويع الاقتصادي، لا سيما في إطار مخطط عمل الحكومة 2015-2019، الذي ركز على أهمية تطوير الإنتاج الفلاحي لتحقيق متطلبات الأمن الغذائي من خلال زيادة المساحات المسقية والمكننة و تحسين تدفق المعرفة ونتائج البحث و التطوير و رفع إنتاجية 10 قطاعات ذات أولوية . وتناول الجانب التطبيقي دراسة توجه الفلاحين واهتمامهم بمجال تصدير المنتجات الفلاحية وأهمية ذلك في تحسين مداخيل الدولة، وأكد غالبيتهم على وجود سياسة لتحفيزهم وتوعيتهم بأهمية التصدير ومرافقتهم في ذلك. وخلص البحث إلى ضرورة مواكبة الفلاحين الجزائريين لمختلف التطورات الحاصلة في مجال التصدير وضرورة مرافقة الدولة لهم لمواجهة مختلف الصعوبات التي تواجههم في الأسواق الدولية.

-تقرير صادر بالتعاون بين منظمة التجارة العالمية و منظمة اليونيكتاد و مركز التجارة العالمي بعنوان : World Tariff Profiles 2021 ، تطرق إلى طبيعة التدابير غير التعريفية التي تعيق الإنسياب الحر و الشفاف للتجارة الدولية، وخلص إلى أن تجارة المنتجات الفلاحية تعد الأكثر تعرضا لفرض التدابير غير التعريفية مقارنة بتجارة المنتجات الصناعية والمواد الأولية لا سيما في الدول المتقدمة التي أضحت تعتمد على هذه التدابير غير التعريفية كأداة لحماية أسواقها من المنتجات الأجنبية المنافسة.

وبالرغم من أهمية هذه الدراسات السابقة في تغذية مختلف جوانب البحث لارتباطها بأهم متغيراته، إلا أن هذا البحث يتميز عنها بكونه يسلط الضوء على مختلف الفرص المتاحة لترقية الصادرات الفلاحية الجزائرية وأهم العراقيل التي تواجه نفاذها إلى الأسواق الدولية، لا سيما ما يرتبط باستخدام مختلف أشكل التدابير

غير التعريفية المرتبطة بمعايير الصحة و الصحة النباتية البيئية و التدابير التقنية، مما يقلص من مكاسبها وفرصها التجارية.

II. مفهوم التدابير غير التعريفية

II. 1. تعريف التدابير غير التعريفية :

تعرف التدابير غير التعريفية بشكل عام بأنها تدابير سياساتية تختلف عن التعريفات الجمركية العادية التي قد يكون لها تأثير اقتصادي على التجارة الدولية في السلع، من حيث تغير الكميات المتاجر بها أو أسعارها أو تغير الكميات أو الأسعار معا (WTO ITC UNCTAD , 2020, p. 197)

كما تعرف التدابير غير التعريفية على انها "تدابير قائمة على مستوى السياسات العامة، بخلاف التعريفات الجمركية، والتي يمكن أن ينجم عنها تأثير اقتصادي في مجال التداول التجاري في السلع على المستوى الدولي، وهو ما قد يقترن بتغيير الكميات الخاضعة للتداول التجاري أو أسعار التداول التجاري أو كلاهما.

وعليه فان القيود غير التعريفية تنطوي على مجموعة متنوعة من السياسات التي تختلف عن الرسوم الجمركية، وهي تتسم بالتعقيد والتركيب وصعوبة قياسها من المنظور الكمي مقارنة بالرسوم الجمركية. (مركز التجارة الدولي، 2020 ، صفحة 1) وهي تعبر عن اجراءات التدخل d'outils d'intervention المعتمدة من طرف دولة لحماية السوق المحلي من المنافسة الأجنبية. أو حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة، كما تستخدم أيضا لتنظيم الخصائص التقنية للمنتجات، مثل وضع العلامات ومعايير التسويق، وتتبع المواد التتبع،Traceability of Material وتقييم المطابقة ذات الصلة وإصدار الشهادات (الحواجز التقنية أمام التجارة، أو TBT). وتبرز الحواجز غير التعريفية المتصلة بمعايير الصحة والصحة النباتية Sanitary and) (SPS Phytosanitary Measures, بالنسبة للمنتجات الحيوانية والفواكه والخضروات والدهون والزيوت، في حين تلعب التدابير المتعلقة بالحواجز التقنية أو الفنية للتجارة المضادة (Technical Barriers to Trade, or TBT). دورا أكثر أهمية عندما يتعلق الأمر بالأغذية المصنعة.(WTO ITC UNCTAD , 2020, p. 197)

وتشمل هذه التدابير عمليات الاستيراد او التصدير، حيث أن تدابير الإستيراد تشير الى الشروط والمتطلبات المفروضة من طرف بلد عند الاستيراد في حين تشير تدابير التصدير الى التنظيمات المفروضة منن طرف البلد عند التصدير مثل الحصول على رخص قبل التصدير المنتجات. (WTO ITC UNCTAD, 2021, p. 230)

II. 2. أشكال التدابير غير التعريفية :

يرتكز تصنيف التدابير غير التعريفية على نظام الأونكتاد للترميز، ويتألف هذا التصنيف من تدابير تقنية، كالتدابير الصحية وتدابير حماية البيئة، وتدابير أخرى درج على استخدامها كأدوات للسياسة التجارية، مثل الحصص، أو مراقبة الأسعار، أو قيود الصادرات، أو التدابر الطارئة المتعلقة بحماية التجارة، بالإضافة إلى تدابير أخرى داخلية مثل المنافسة، أو تدابر الاستثمار المتصلة بالتجارة، أو المشتريات الحكومية، أو قيود التوزيع. ويصنف مؤتمر الأمم المتحدة هذه التدابير غير التعريفية الى قسمين رئيسيين يضمان 16 فرعا. قسم يتعلق بالتدابير غير التعريفية على الواردات ويضم بدوره شكلين هما التدابير التقنية والتدابير غير التقنية، والآخر يتعلق بالصادرات ويضم التدابير المتصلة بالصادرات، كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول (1): أهم أشكال التدابير غير التعريفية

الواردات	التدابير التقنية	ألف	التدابير المتعلقة بالصحة والصحة النباتية
		باء	العوائق الفنية أمام التجارة
		جيم	الفحص قبل الشحن والإجراءات الرسمية الأخرى
	التدابير غير التقنية	دال	التدابير الطارئة لحماية التجارة
		هاء	التدابير المتعلقة بالترخيص غير التلقائي بالاستيراد، والحصص، والمحظورات، والتحكّم في الكميات، والتدابير التقييدية الأخرى خلاف التدابير المتعلقة بالصحة والصحة النباتية، أو التدابير المتصلة بالحواجز التقنية أمام التجارة
		واو	تدابير مراقبة الأسعار، بما في ذلك الضرائب والرسوم الإضافية
		زاي	التدابير المالية
		حاء	التدابير التي تؤثر على المنافسة
		طاء	تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة
		ياء	القيود على التوزيع
		كاف	القيود على خدمات ما بعد البيع
		لام	الإعانات وأشكال الدعم الأخرى
		ميم	القيود على المشتريات الحكومية
		نون	الملكية الفكرية
		سين	قواعد المنشأ
الصادرات		عين	التدابير المتصلة بالتصدير

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مبادئ توجيهية لجمع البيانات الرسمية عن التدابير غير الجمركية، اصدار 2021، ص.12 متاح على الموقع: https://unctad.org/system/files/official-document/ditctab2020d5_ar.pdf : تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30 سبتمبر 2021

III. مظاهر استخدام التدابير غير التعريفية في التجارة الدولية للمنتجات الفلاحية

1.III. تطور عدد التدابير غير التعريفية في التجارة الدولية للمنتجات الفلاحية

تنامى فرض التدابير على التجارة الدولية بشكل جد ملحوظ، حيث أصبح حوالي 9 % من واردات تجارة السلع يخضع للتدابير التعريفية وغير التعريفية في سنة 2019 مقارنة بأقل من 1 %في سنة 2009. وتتمثل اغلب هذه القيود في الدعم لا سيما دعم تنافسية الصادرات والاجراءات المرتبطة بالتصدير والاجراءات الحمائية المرتبطة بنظام الحصص والرسوم الجمركية، اضافة الى تنامي الأشكال الأخرى المرتبطة بالتدابير غير التعريفية. وقد شهدت التدابير غير التعريفية نموا كبيرا في ظل جائحة كورونا، حيث لجأت حوالي 80 % من دول العالم الى حضر تصدير بعض المنتجات الصيدلانية والأدوية والمنتجات الغذائية. ولا يزال ما يقرب من 60٪ من هذه القيود قائما. حيث انتقل عدد القيود غير التعريفية من 112 الى 190 تدبير خلال الفترة ديسمبر 2019 ومارس 2021 وبالمقابل انخفضت الاجراءات والتدابير التعريفية التيسيرية للتجارة من 96 تدبير الى 4 فقط خلال نفس الفترة.

الشكل (2): استخدام التدابير غير التعريفية في ظل جائحة كورونا خلال الفترة ديسمبر 2019-مارس 2021

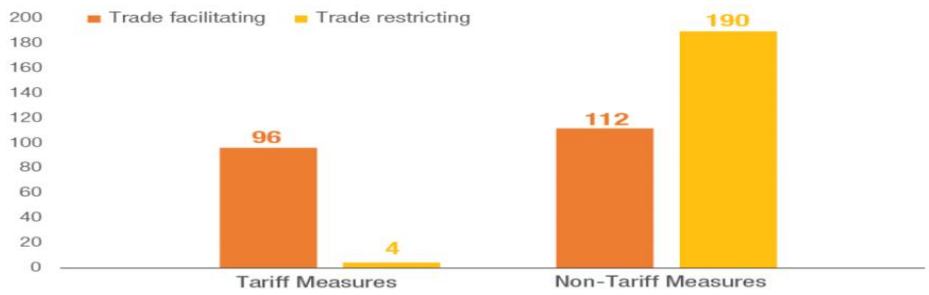

Source: COVID-19 and NTMs (UNCTAD), disponible sur : https://unctad.org/fr/node/30299, consulté le: 20 juin 2021

III.2. تطبيق التدابير غير التعريفية في التجارة الدولية للمنتجات الفلاحية

يعتمد مؤتمر الأمم المتحدة عند قياس وتحليل أثر التدابير غير التعريفية على التجارة على عدة مؤشرات من أهمها والأكثر استخداما ما يلي (WTO ITC UNCTAD, 2021, p. 230):

- Frequency index مؤشر التكرار : يشير إلى نسبة المنتجات التي خضعت على الأقل إلى تدبير غير تعريفي فما أكثر؛
- Coverage ratioنسبة التغطية التجارية (CR)، هي حصة التجارة الخاضعة للتدابير غير التعريفية؛
- Prevalence score معدل الانتشار (PS) هو متوسط عدد التدابير التي تطبق على مجموعة منتجات معينة.

وفي دراسة أجرتها منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ديسمبر 2020 شملت 100 بلد (مع احتساب دول الإتحاد الأوروبي كتجمع أو كدولة واحدة) تمثل 90 % من إجمالي التجارة الدولية حول التدابير غير التعريفية للتجارة استيرادا وتصديرا. توصلت الى أن الحماية في الدول المتقدمة عن طريق التدابير غير التعريفية تبقى جد مرتفعة كونها لم تلتزم بتحويل التدابير الكمية إلى تدابير تعريفية عن طريق عملية التعرفة التي تم الاتفاق عليها في إطار اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية، لا سيما في دول الاتحاد الأوروبي، حيث أكدت دراسة كل من(Kee et Al) في سنة 2006 حول مؤشر التقييد التجاري de indices) (restriction commerciale أن الحماية عن طريق التدابير غير التعريفية تظل جد مرتفعة مقارنة بالحماية الجمركية وأن الحماية عن طريق التدابير غير التعريفية في الزراعة تعد أعلى مقارنة بحماية المنتجات المصنعة. (لطرش ، 2015)

الشكل (4): التدابير غير التعريفية في التجارة الدولية للمنتجات الفلاحية مقارنة بالمنتجات الصناعية والمواد الأولية(الوحدة %)

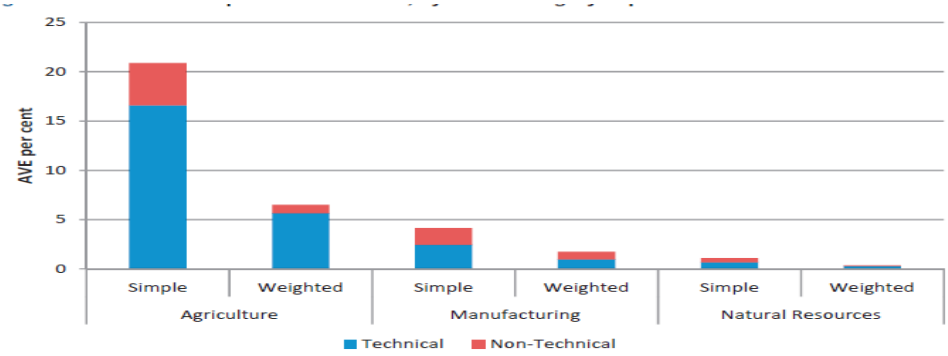

Source: UNCTAD, Navigating Non-tariff Measures Towards Sustainable Development, 2019, disponible sur: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00074918.2020.1742955?journalCode=cbie20, consulté le: 29 mars 2021

يتضح من الشكل أن التدابير غير التعريفية المطبقة ضد الصادرات الفلاحية تعد جد مرتفعة مقارنة بالصادرات الصناعية، حيث يرتفع عددها الى أكثر من 20.1 تدبير في حين ينخفض الى اقل من 5 تدابير غير تعريفية في المنتجات الصناعية وتدبير غير تعريفي واحد في المنتجات الأولية. كما يمكن توضيح ذلك بالنظر الى طبيعة المنتجات من خلال الشكل الموالي:

الشكل (5): التدابير غير التعريفية المفروضة على عينة من المنتجات الفلاحية مقارنة ببعض المنتجات الصناعية

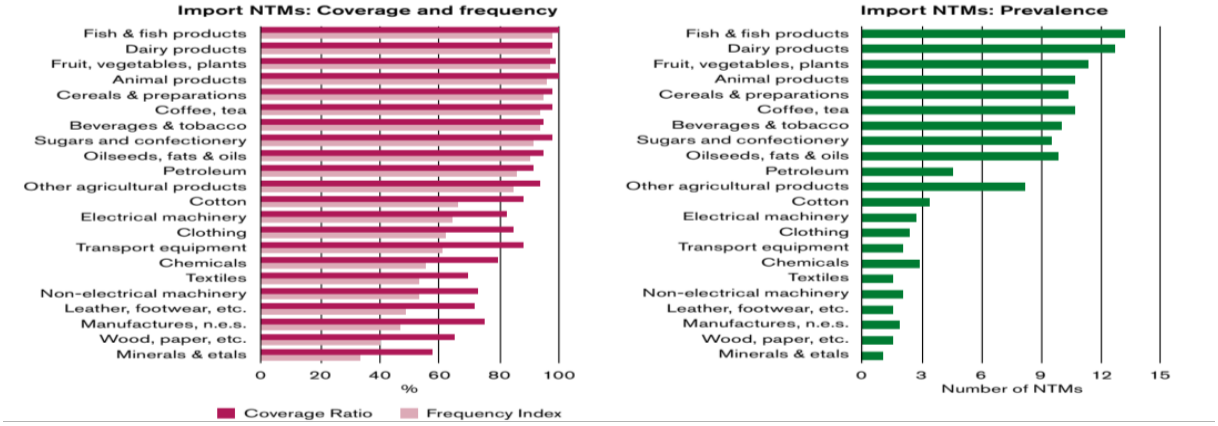

Source : WTO ITC UNCTAD World Tariff Profiles 2021, p.232 233 , disponible sur : https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/world_tariff_profiles21_e.htm, Consulté le : 23 juillet 2021

يلاحظ أن أكثر من 98 % من مختلف منتجات الأسماك ومشتقات الحليب، الفواكه والخضر والنباتات و96% المنتجات الحيوانية والحبوب ومشتقاتها و95% من منتجات القهوة والشاي والمشروبات والسكر والزيوت النباتية تخضع على الأقل لتدبير غير تعريفي فما أكثر وتخضع أكثر من 96% من تجارة هذه المنتجات لهذه التدابير غير التعريفية، مقارنة ببعض المنتجات الإلكترونية والملابس ووسائل النقل والجلود والمنتجات الصناعية التي تخضع الى تدابير غير تعريفية أقل، حيث لا يتجاوز معدل التغطية التجارية فيها 65% بالمتوسط. وتخضع المنتجات الزراعية إلى تدابير غير تعريفية تتراوح بين 8 الى 15 تدبير مقابل أقل من 3 تدابير غير تعريفية بالنسبة للمنتجات الإلكترونية والملابس ومعدات النقل والمنتجات الصناعية والورق ومنتجات الخشب والجلود، وهو ما يؤكد حجم الصعوبات المفروضة التي تعرقل التدفق الحر والمشروع لتجارة هذه المنتجات.

وكمثال على ذلك خضعت المنتجات الحيوانية الى غاية 28 جويلية 2021 الى 1881 عائق فني امام التجارة و6762 من تدابير الصحة والصحة النباتية كما يبرزه الجدول:

الجدول (2): عدد التدابير غير التعريفية المفروضة على عينة من صادرات المنتجات الفلاحية (28 جويلية 2021)

HS Code	Product description	TBT	SPS	INSP	CTPM	QC	PC	EXP	OTH
	Total	**25772**	**29750**	**1784**	**332**	**6438**	**1453**	**7804**	**323**
Sec. I	Live animals and products	1881	6762	333	5	546	327	2161	79
Sec. II	Vegetable products	2267	8731	837	3	570	490	2265	101
Sec. III	Animal and vegetable fats, oils and waxes	1058	2299	137	3	265	199	898	56
Sec. IV	Prepared foodstuff; beverages, spirits, vinegar; tobacco	3937	5835	291	4	555	408	1701	110
Sec. IX	Wood, cork and articles; basketware	654	690	118	3	205	151	694	54
Sec. V	Mineral products	2276	905	179	3	552	306	1022	93
Sec. VI	Products of the chemical and allied industries	6841	2407	332	3	1813	507	2601	140
Sec. VII	Resins, plastics and articles; rubber and articles	2251	449	135	3	455	200	672	70
Sec. VIII	Hides, skins and articles; saddlery and travel goods	448	423	87	3	215	143	554	50
Sec. X	Paper, paperboard and articles	614	260	85	3	278	137	372	61
Sec. XI	Textiles and articles	1054	633	117	4	348	160	717	64
Sec. XII	Footwear, headgear; feathers, artif. flowers, fans	462	255	56	3	151	117	415	49
Sec. XIII	Articles of stone, plaster; ceramic prod.; glass	1237	186	94	3	284	140	465	58
Sec. XIV	Pearls, precious stones and metals; coin	584	101	97	3	292	159	704	64
Sec. XIX	Arms and ammunition	329	77	63	3	340	143	531	52
Sec. XV	Base metals and articles	2235	287	126	9	419	173	750	67
Sec. XVI	Machinery and electrical equipment	4738	123	151	3	688	249	627	83
Sec. XVII	Vehicles, aircraft and vessels	1949	58	114	3	435	210	475	58
Sec. XVIII	Instruments, clocks, recorders and reproducers	1958	68	91	3	408	193	676	60
Sec. XX	Miscellaneous manufactured articles	1973	338	100	3	405	196	600	60
Sec. XXI	Works of art and antiques	150	141	53	3	188	111	426	42

Source : https://trains.unctad.org/Forms/ProductViewNew.aspx?mode=modify&action=search

أما من ناحية التوزيع الجغرافي لتطبيق التدابير غير التعريفية فقد سجل اتجاه الدول المتقدمة إلى تطبيق أكبر حجم من هذه التدابير لحماية منتجاها وأسواقها، بعدد تراوح بين 2298 و5064 قيد، (Mahdii & Julia, May 2017, p. 20) خاصة ضد صادرات الدول النامية من المنتجات الفلاحية مقارنة بالمنتجات الصناعية والمواد الأولية الطبيعية في حين تعد الدول النامية والأقل نمو و الأقل استخداما لهذه التدابير. كما يبرزه الشكل الموالي.

الشكل (6): التوزيع الجغرافي لتطبيق التدابير غير التعريفية حسب طبيعة المنتجات

الوحدة: %

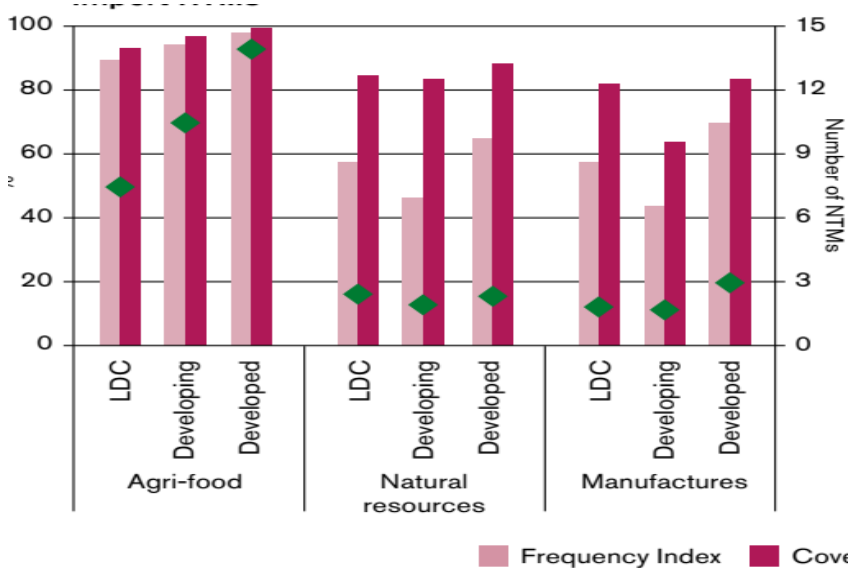

Source: WTO ITC UNCTAD World Tariff Profiles 2021, p.233 , disponible sur: https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/world_tariff_profiles21_e.htm

Consulté le : 23 juillet 2021

يوضح الشكل ارتفاع معدل استخدام التدابير غير التعريفية في الدول مرتفعة الدخل مقارنة بالدول متوسطة ومنخفضة الدخل، حيث يتجاوز عدد التدابير غير التعريفية المطبقة ضد وارداتها من المنتجات الفلاحية 13 تدبير مقابل 10 تدابير غير تعريفية في الدول النامية متوسطة الدخل، وينخفض عددها الى أقل من 7 تدابير في الدول الأقل نمو، وقد سجل في هذا الاطار ارتفاع المكافئ القيمي للتدابير غير التعريفية في دول الاتحاد الأوروبي الى 13,4% مقارنة ب 11,1% في اليابان و9,5% في الو م أ، وعليه فإن عدم التزام الدول المتقدمة بتحويل وتخفيض الحماية عن طريق التدابير غير التعريفية يجعل المكاسب المتأتية من عملية التحرير التجاري للمنتجات الفلاحية ضئيلة بالنسبة لمعظم صادرات الدول النامية.

تجدر الإشارة إلى أن تجارة المنتجات الفلاحية تخضع الى تدابير تقنية أكثر مقارنة بالتدابير غير التقنية، كما يوضح الشكل.

الشكل (7): حجم التدابير غير التعريفية التقنية وغير التقنية في تجارة المنتجات الفلاحية

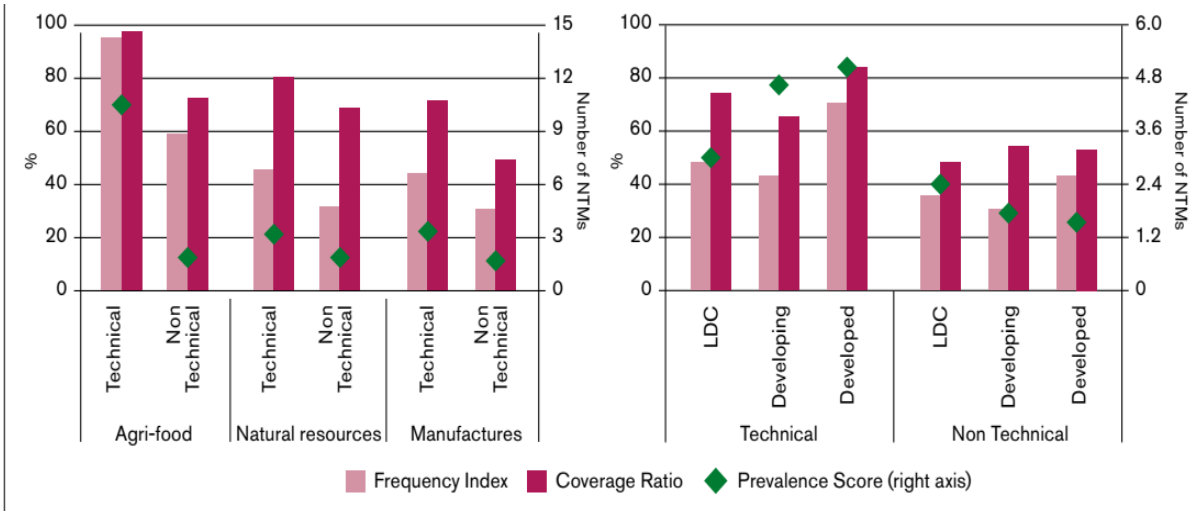

Source : WTO ITC UNCTAD World Tariff Profiles 2021, p.23 , disponible sur : https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/world_tariff_profiles21_e.htm, Consulté le : 23 juillet 2021 5

يلاحظ من الشكل أن أكثر من 96%من المنتجات الفلاحية تخضع حسب مؤشر التكرار إلى تدبير تقني أو أكثر وأن %من تجارة هذه المنتجات تخضع إلى تدابير تقنية(معدل التغطية) بعدد تدابير يفوق 10 تدابير في حين تخضع تجارة المنتجات الزراعية إلى تدابير غير تعريفية غير تقنية أقل حيث يخضع أقل من 60% منها إلى تدبير غير تقني على الأقل بعدد تدابير لا يتجاوز تدبيرين وتخضع فقط 80%من تجارة المنتجات الفلاحية إلى تدابير غير تعريفية غير تقنية.

وتعد تدابير الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة أكثر التدابير التقنية استخداما، ضد الصادرات من المنتجات الفلاحية، حيث تجاوز عدد تدابير الصحة والصحة النباتية إلى غاية 28 جويلية 2021 في الدول الإفريقية 1709، وفي آسيا 8847 واوروبا 440 وأمريكا الشمالية 3478 تدبير وتجاوز استخدام العوائق التقنية أمام التجارة في إفريقيا 1798 وفي اسيا 11725 وفي أوروبا 799 وفي أمريكا الشمالية 3736 تدبير.

وبالرجوع الى طبيعة هذه التدابير غير التعريفية المفروضة بشكل أكبر على المنتجات الفلاحية يلاحظ أنه غالبا ما تكون معايير الصحة والصحة النباتية الاأكثر تطبيقا كأهم قيد غير تعريفي أمام التدفق الحر والشفاف للمنتجات الفلاحية، الى جانب القيود التقنية أو الفنية على التجارة ثم تدابير مراقبة الأسعار وبشكل أقل نوعا ما إجراءات الفحص قبل الشحن ونظام الحصص كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (8): أشكال التدابير غير التعريفية المطبقة في التجارة الدولية للمنتجات الفلاحية

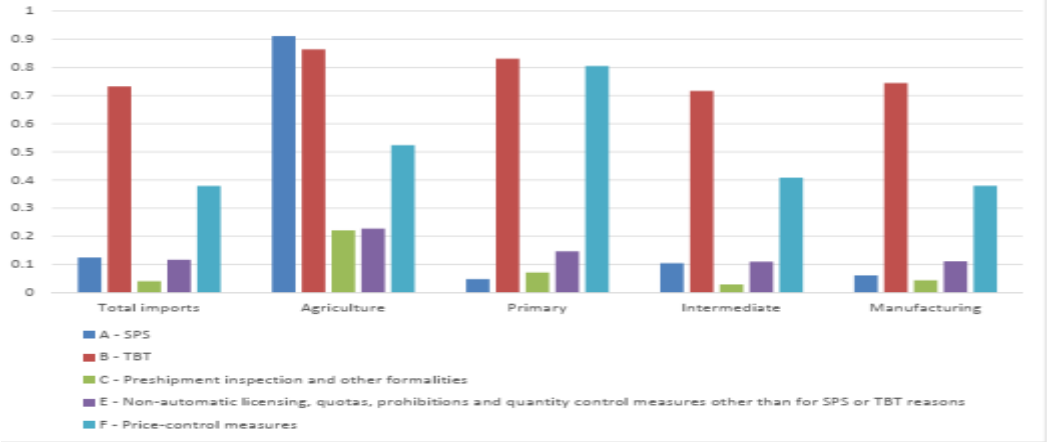

Source : Julien Gourdon, Non-Tariff Measures in Agriculture, OECD Food , Agriculture and Fisheries Papers NO 147,20/11/2020, p.15, disponible sur : https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/81933f03-en.pdf?expires=1639061562&id=id&accname=guest&checksum=01A0A202DACDCFD2A538E4CB6CBBC862 Consulté le : 12 septembre 2021

حيث:

SPS : تدابير الصحة والصحة النباتية، TBT: التدابير الفنية في التجارة، C: اجراءات الفحص قبل الشحن؛

E: تراخيص الحصص؛ F : تدابير مراقبة الاسعار

IV. تحديات نفاذ الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية إلى الأسواق الدولية في ظل استخدام التدابير غير التعريفية

IV. 1. واقع الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية

1.تطور الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية

يعد القطاع الزراعي من أهم قطاعات الإنتاج في الاقتصاد الجزائري، حيث يسهم بنسبة تفوق 12.4 % في إجمالي الناتج الوطني بقيمة إنتاج عادلت 25 مليار دولار في سنة 2020، مقابل 23 مليار دولار في 2019، كما يسهم في تشغيل أكثر من 2.5 مليون من اليد العاملة. المباشرة وهوما يمثل 9.7 %من إجمالي اليد العاملة النشطة. وبالرغم من تطور حجم الإنتاج تبقى الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية جد ضعيفة، حيث لم تتجاوز قيمتها 331 مليون دولار في سنة 2017، وهو ما يمثل 1.1 % فقط من إجمالي الصادرات الجزائرية، وذلك بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لترقية صادرات المنتجات الفلاحية لاسيما في ظل الانخفاض المسجل في أسعار المحروقات وتراجع حصة الصادرات من المنتجات النفطية. حيث سجلت ارتفاعا بسيطا منذ سنة 2010 تزامنا مع تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي 2، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (9): تطور حجم الصادرات الفلاحية الجزائرية خلال الفترة 2001-2017 و توزيعها الجغرافي

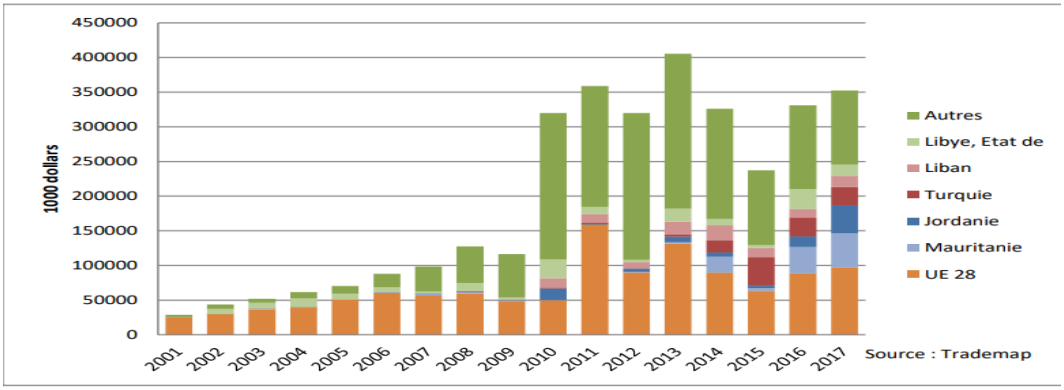

Source : Omar Bessaoud, Jean Pierre Rolland, Wided Khechimi , Rapport de Synthèse sur L'agriculture en Algérie, Projet d'appui à l'initiative ENPARD Méditerrané, Janvier 2019, p. 65

يلاحظ من الشكل أن حجم الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية لم يتجاوز عتبة 130 مليون دولار خلال الفترة 2001-2009، غير أنه سجل تزايدا ملحوظا بعد سنة 2010 تزامنا مع تحسن مستويات الإستثمار والإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الريفية، حيث تم تصدير أكثر من 300 مليون دولار، وتجاوزت الصادرات الفلاحية 400 مليون دولار في سنة 2013. وإن كانت تبقى جد ضعيفة مقارنة بصادرات بعض الدول العربية كتونس (2 مليار دولار) المغرب (8 مليار دولار)، وتم توجيه 28 % من إجمالي هذه الصادرات الى دول الإتحاد الأوروبي بقيمة فاقت 97 مليون دولار. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2019)

كما سجلت الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية ارتفاعا في سنة 2020، حيث ارتفعت قيمتها من 407.85 مليون دولار في سنة 2019 (ONS , 2021, p. 12)الى 442.59 مليون دولار في سنة 2020 بمعدل زيادة سنوي يقدر ب 8.52 %، وهي تحتل المرتبة الثانية في إجمالي الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بعد الصادرات من المنتجات نصف المصنعة، إذ شكلت حوالي 19.62 %من إجمالي هذه الصادرات في سنة 2020 مقابل 15.81 %في سنة 2019. وتعد الصادرات من السكر من أهم خمس منتجات مصدرة خارج قطاع المحروقات والتي تشكل مجتمعة 74.54%من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث ارتفعت الصادرات من السكر من 260.17 مليون دولار تمثل 10.08% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات في سنة 2019 إلى 303.88 مليون دولار تمثل 13.47 %من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات في سنة 2020 (Direction générale des douanes, 2020, p. 21)

وتشير إحصائيات وزارة التجارة إلى أن الجزائر استطاعت تصدير 50 ألف طن من المنتجات الفلاحية خلال الربع الأول من سنة 2021، بينما تجاوزت صادرات القطاع 100 ألف طن من الخضروات والفواكه خلال سنة 2020 رغم تداعيات جائحة كورونا التي فرضت إغلاقا في عدة قطاعات. إضافة الى تصدير ما قيمته 288 مليون دولار من سكر، ومحضرات سكرية، خلال الثمانية الأشهر الأولى من سنة 2021 مقابل 173مليون دولار في سنة 2020 أي بزيادة تقدر بـ 66%. وجاء ذلك نتيجة التوجه الجديد للدولة في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي 2020-2024 والذي يهدف إلى ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ومن ذلك الصادرات من المنتجات الفلاحية الى أكثر من 5 مليار دولار وتخفيض الواردات إلى أقل من 10 مليار دولار، وتثمين الإمكانيات والفرص الفلاحية المتاحة المرتبطة خاصة بتعدد البيئات المناخية الزراعية التي تسمح بإنتاج تشكيلة متنوعة

من المنتجات الفلاحية ذات النوعية الجيدة وحتى بيولوجية وتزويد الأسواق بها على مدار السنة وحتى في غير المواسم وضعف استخدام المواد الكيميائية. (بحري ، 2018 ، صفحة 111)

2.الخصائص التنافسية للصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية

تتصف الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية بمجموعة من الخصائص التنافسية أضعفت قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الدولية والاستجابة لمعايير ومواصفات الصحة والصحة النباتية وبذلك بناءا على مجموعة من المؤشرات، يمكن حصر أهمها في :

أ.تدني جهود تصدير المنتجات الفلاحية الجزائرية ومعدل تدويلها للأسواق الدولية

يشير تحليل معدل جهود التصدير taux de l'effort à l'exportationوالذي يعبر على الحصة المئوية من الإنتاج المحلي الموجه للتصدير إلى الخارج، إلى وجود ضعف في الصادرات الفلاحية، حيث قدر ب 0.2% في سنة 2014 وارتفع الى 0.4% في سنة 2019، بمعنى أنه لا يتم تصدير إلا 0.4%من إجمالي حجم الإنتاج الفلاحي إلى الأسواق الدولية. بالمقابل يرتفع معدل النفاذ taux de pénétrationوالذي يشير إلى حصة الواردات في تغطية الطلب المحلي إلى 13.4% في سنة 2019. وهو ما يجعل معدل تدويل المنتجات الفلاحية الجزائرية جد ضعيف لا يتجاوز 0.1 في سنة 2019 (ONS , 2021, p. 90) (يحسب معدل التدويل taux d'internationalisation وفق الصيغة الرياضية التالية:

Taux d'internationalisation = Effort à l'export + [(1 – Effort à l'exportation) x Taux Pénétration)]

ب.عدم قدرة الصادرات من المنتجات الفلاحية على الإندماج والتكامل في الأسواق الدولية

تتسم الصادرات الفلاحية الجزائرية الموجهة للتصدير بضعف اندماجها وتكاملها في الأسواق الدولية وذلك بناء على معطيات مؤشر الاندماج والتكامل في الأسواق الدولية. (يشير مؤشر الاندماج والتكامل في الأسواق الدولية Intra Industrie Trade (IIT) المعروف بمؤشر Grubel Lioyd الى تبادل المنتجات المماثلة والتابعة الى نفس الصناعة في التجارة الدولية، وهو يقيس مدى إندماج صادرات دولة في الأسواق الدولية مع التجمعات والتكتلات الاقتصادية، وتنحصر قيمته بين 0 إلى 1، حيث يكون الاندماج الكامل للصادرات السلعية عند القيمة 1، ويحسب كما يلي: IIT=1-(|Xi-Mi|/|Xi+Mi|)

Xi صادرات الدولة من السلعة i إلى الأسواق العالمية و Mi إلى واردات الدولة من السلعة i من الأسواق العالمية(

حيث لا تتجاوز قيمة المؤشر 0.08 وتعد جد ضعيفة، نظرا لابتعاده عن الواحد الصحيح، وهو ما يؤكد عدم قدرة الصادرات الفلاحية على الاندماج والتكامل في الأسواق الدولية مقارنة بصادرات بعض الدول كماليزيا وسنغافورة التي تقترب قيمة المؤشر من 0,92.

ج. عدم قدرة الصادرات الفلاحية الجزائرية على التطابق والتوافق مع الطلب العالمي

تقاس قدرة الصادرات الفلاحية على التطابق والتكيف مع متطلبات الأسواق العالمية وفقا لمؤشر التوافق مع الطلب العالمي في الأسواق الدولية(COSINE) Correspondence index الذي يعد من المؤشرات الهامة في قياس تنافسية الصادرات السلعية، بمعنى هل يتم التصدير بناء على ما تحتاجه الأسواق الدولية أم يتم ذلك عشوائيا؟ وتنحصر قيمته بين 0 و1 حيث يكون التطابق التام للصادرات السلعية مع الطلب العالمي عند القيمة 1. ويتم حسابه اعتمادا على الصيغة التالية:

$$COSINE_{ik} = \frac{\sum X_{ik} M_{ik}}{\sqrt{\sum X_{ik}^2 \sum M_{ik}^2}}$$

حيث تعني (X_{ik}) صادرات الدولة من السلعة (i) وتُشير (k) إلى السوق المستهدف، أما (M_{ik}) فهي واردات السوق المستهدف من السلعة (i).

وبالرجوع الى قيمة المؤشر في الجزائر التي بالرغم من ارتفاعها من 0,384 الى 0,586، فان ذلك يؤكد أن المنتجات الفلاحية الجزائرية لا تستجيب للمتطلبات والمعايير والمواصفات المطلوبة في الأسواق الدولية (قيمة المؤشر في ماليزيا وسنغافورة تجاوز 0,87) ويرجع ذلك إلى ضعف أنظمة الإنتاج التي تراعي متطلبات البيئة والصحة النباتية وعدم تحكم المنتجات في المعايير والمواصفات القياسية (شهادة الايزو 22000) مقارنة بالمنتجات المنافسة لها في الأسواق الدولية. (لطرش وشرماط ، دور الممارسات الزراعية الجيدة في تحسين قدرة الصناعات الغذائية الجزائرية على الاستجابة للمتطلبات الصحية للمنتجات الزراعية في الأسواق الدولية-نظام التتبع والهاسب نموذجا-، 31-30 اكتوبر 2019)

د.قلة عدد المنتجات ذات الميزة التنافسية الظاهرة

يقيس مؤشر الميزة التنافسية الظاهرة عدد المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية على مستوى التجارة الخارجية السلعية (يحسب مؤشر الميزة التنافسية الظاهرة او المكشوفة للبلد j في القطاع K وفقا للصيغة التالية:

$$RCA_{jk} = (X_{jk} / \sum_{K} X_{jk}) / (\sum_{j} X_{jk} / \sum_{j} \sum_{k} X_{jk})$$

حيث: RCAj,k: هي الميزة التنافسية الظاهرة والمكشوفة ، Xj,k: صادرات البلد jمن منتوجات القطاع k اذا كانت قيمة المؤشر أكبر من 1 فإن البلد يمتلك ميزة تنافسية ظاهرة في هذا القطاع، أما اذا كانت قيمته أقل من 1 فإن البلد لا يمتلك ميزة تنافسية ظاهرة في هذا القطاع .

وأمام تمركز الصادرات الجزائرية في منتوج واحد هو المواد الطاقوية فان هذا يجعل عدد المنتجات ذات الميزة النسبية في الجزائر جد محدود(علاقة عكسية)، حث ارتفع عدد المنتجات ذات الميزة النسبية في الجزائر من 2 منتوج في سنة 2013 الى 4 منتجات في سنة 2014 ويستقر عند 6 منتجات في سنة 2019 من بينها منتوج واحد يرتبط بالسكر ومنتجاته بقيمة 2.342 في حين بقية المنتجات من الملح والوقود المعدني والأسمدة والفلين ومشتقاته ما يؤكد أن الصادرات الفلاحية لا تمتلك ميزة تنافسية تؤهلها للمنافسة في الأسواق الدولية، وأن الجزائر تمتلك منتوجا فلاحيا واحدا من إجمالي 115 منتوج غذائي مصدر إلى الأسواق الدولية يتمتع بميزة نسبية ظاهرة أو مكشوفة، ولا تمثل الصادرات من المنتجات التي تتمتع بهذه الميزة الظاهرة إلا 4,54 % من إجمالي الصادرات الفلاحية الجزائرية إلى الأسواق الدولية (تحتل الجزائر المترتبة 117 عالميا في تصدير المنتجات الزراعية الغذائية) مقارنة ببعض الدول العربية (مصر تمتلك 75 منتوج، سوريا 76 منتوج يتمتع بميزة ظاهرة أو مكشوفة). (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 72)

-ضعف معدل الانفتاح التجاري للمنتجات الفلاحية: سجل معدل الانفتاح التجاري للمنتجات الفلاحية في الجزائر معدلات سالبة منذ سنة 2001، (-0.9) وهذا راجع إلى ضعف الصادرات الفلاحية مقارنة بالواردات كما تم الاشارة إليه سابقا وافتقارها للمزايا التنافسية. (يقاس هذا المؤشر وفقا للصيغة التالية:

$(x-m)/(x+m)$

حيث: x: الصادرات الفلاحية و m : الواردات الفلاحية .

اذا كانت M=0 فان قيمة المؤشر تساوي 1 يعني ذلك أن الصادرات الفلاحية لها ميزة نسبية أما اذا كانتX =0 فان المؤشر يأخذ قيمة سالبة – 1 ويعني ذلك عدم توفر أي مزايا تنافسية للصادرات الفلاحية.

IV. 2. أشكال التدابير غير التعريفية المطبقة ضد الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية

أشار تقرير تمكين التجارة لسنة 2016 إلى أن من أهم المشاكل التي تواجه الصادرات الجزائرية ومن ذلك الصادرات من المنتجات الفلاحية مشكل التعرف على متطلبات واحتياجات المستهلكين في الأسواق الدولية وصعوبة التكيف مع المتطلبات الفنية والمواصفات ومن ذلك المعايير ومواصفات الصحة والصحة النباتية كما يبرزه الشكل:

الشكل (10): أهم التدابير غير التعريفية التي تعرقل الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية

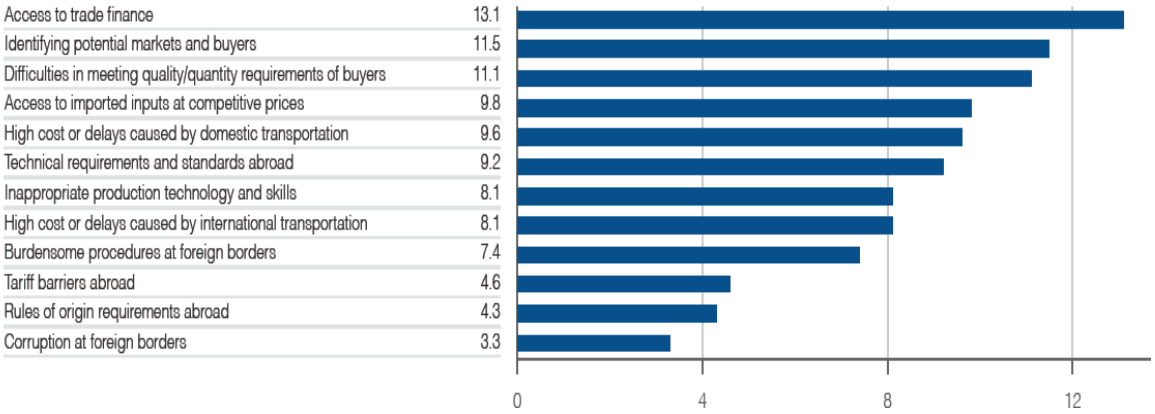

Source : World Economic Forum The Global Enabling Trade Report 2016, p .51

يتضح من الشكل أن أغلب مشاكل تصدير المنتجات الفلاحية في الجزائر مرتبطة بضعف القدرة على دراسة الأسواق وتحديد المستهدفة منها والتكيف مع متطلبات المستهلكين كما ونوعا، إضافة إلى المشاكل المرتبطة بتكنولوجيا الإنتاج وعدم القدرة على احترام المعايير الفنية والإنتاجية وغير ها من التدابير غير التعريفية المطلوبة في الأسواق الدولية.

اذ يواجه المصدرون صعوبة في نفاذ منتجاتهم الفلاحية الى الأسواق الدولية بسبب تطبيق التدابير غير التعريفية، حيث تطبق 32% من حالات التدابير غير التعريفية ضد الصادرات الفلاحية في دول الإتحاد الأوروبي مقابل 15% فقط ضد صادرات المنتجات الصناعية في حين تطبق 16% في بقية دول العالم و24% في دول الجزائر بلد المنشأ و28 % من حلات التدابير غير التعريفية في الدول العربية (مركز التجارة الدولي، 2018، صفحة 9)، والتي شهد عددها نموا جد ملحوظ من سنة 2000 الى غاية سنة 2020، كما يوضحه الشكل:

الشكل (11): تطور عدد التدابير غير التعريفية المطبقة في الدول العربية خلال الفترة 2000-2020

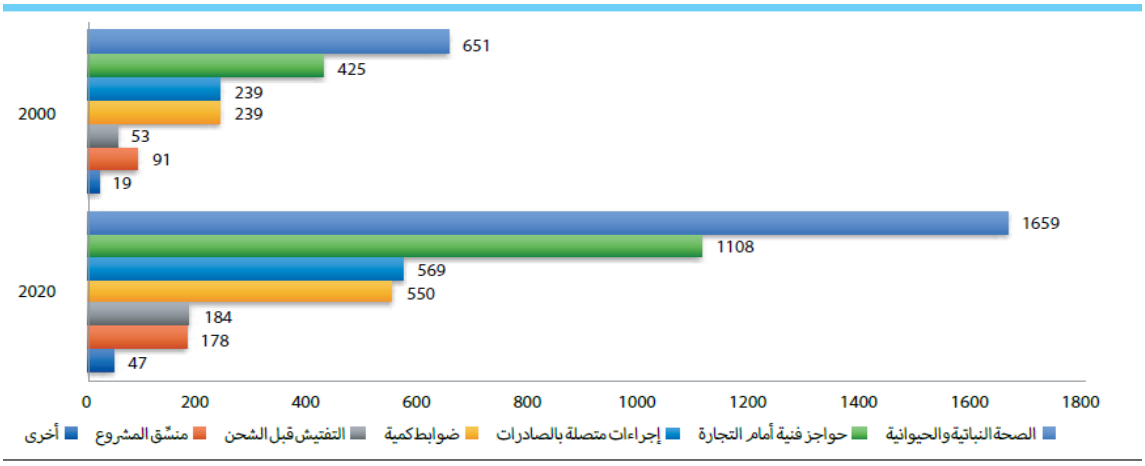

المصدر: البنك الدولي: تعزيز التعاون التجاري: إحياء التكامل الاقليمي للشرق الاوسط وشمال إفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا، ص.57

يلاحظ من الشكل ان عدد التدابير غير التعريفية المطبقة في الدول العربية أمام الواردات من المنتجات الفلاحية قد تضاعف خلال الفترة 2000-2020، اذ ارتفع عدد التدابير المرتبطة بالصحة والصحة النباتية من 651 في عام 2000 الى 1659 في عام 2020، وهي تمثل حوالي 40 %من إجمالي التدابير غير التعريفية المطبقة، وارتفع عدد التدابير الفنية أمام التجارة من 425 الى 1108 خلال نفس الفترة وهي تشكل حوالي 25 %من إجمالي التدابير غير التعريفية.

وترتبط معظم هذه التدابير غير التعريفية بتدابير سلامة الأغذية والصحة النباتية والحيوانية والعوائق الفنية المتعلقة بالتجارة والتي تشمل المتطلبات الفنية المرتبطة بخصائص المنتجات الفلاحية، مثل معدل المستويات المسموح بها للمخلفات ومعايير الصحة وشروط التغليف والتعبئة والإجراءات المتعلقة بالاستجابة للوائح الفنية، إضافة الى الصعوبات المرتبطة بقواعد المنشأ للحصول على التفضيلات التجارية سواء في إطار اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أو مع الدول العربية في إطار منطقة التجارة العربية الكبرى. كما يبين الشكل.

الشكل (12): التدابير غير التعريفية المفروضة من طرف الشركاء التجاريين على الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية

المصدر: مركز التجارة الدولي، 2018، تفعيل التكامل الاقليمي: وجهة نظر الشركات حول التدابير غير التعريفية في الدول العربية، ص. 9

وفيما يلي عرض لأهم التدابير غير التعريفية التي تعيق نفاذ الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي باعتبارها من أهم الأسواق المصدر إليها، إذ توجه إليها حوالي 28 % من إجمالي هذه الصادرات.

أ. القوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بالصحة والصحة النباتية والمعايير الفنية والبيئية

أكدت نماذج الجاذبية الحديثة على وجود متغيرات جديدة تؤثر على حجم التجارة تعرف ب " آثار الحدود"(effets frontières) وهي تتضمن تكاليف التكيف مع معايير البلد المستورد وتكاليف دراسة السوق والتكاليف غير الرسمية أو ما يعرف بتكاليف المنافسة خارج السعر (la Compétitivité hors prix)، ومن ذلك تطبيق المعايير الصحية والصحة النباتية والمعايير الفنية المعيقة للتجارة. وقد اعتبرت دول الاتحاد الأوروبي من أكثر الدول تطبيقا لآثار الحدود خاصة على وارداتها من الخضر والفواكه.

الشكل (13): تأثير مؤشر آثار الحدود المطبق في دول الاتحاد الأوروبي على الصادرات الجزائرية من الخضر والفواكه

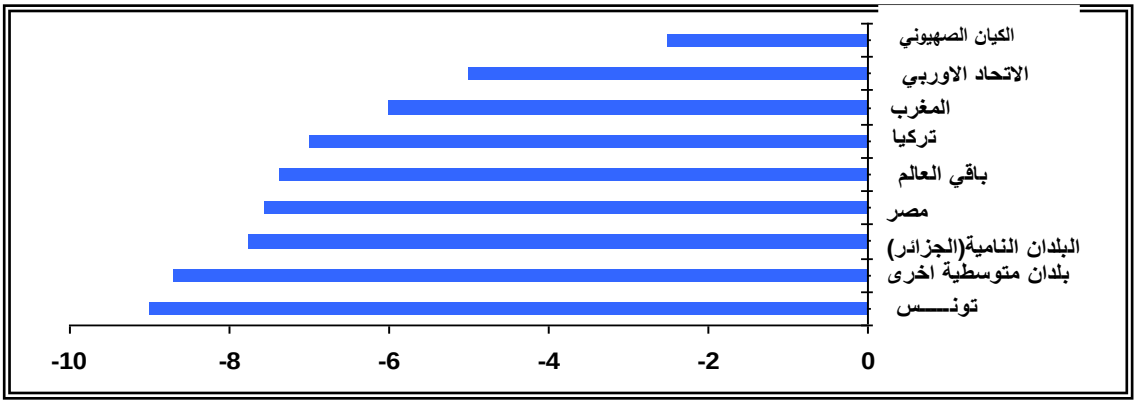

المصدر: لطرش ذهبية، شرماط عماد، دور الممارسات الزراعية الجيدة في تحسين قدرة الصناعات الغذائية الجزائرية على الإستجابة للمتطلبات الصحية للمنتجات الزراعية في الأسواق الدولية-نظام التتبع والهاسب نموذجا- مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، 30-31 اكتوبر 2019، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

يلاحظ من الشكل أن مؤشر آثار الحدود هو سالب في تجارة الخضر والفواكه للكثير من دول العالم مع دول الإتحاد الأوروبي ومن ذلك الجزائر، مما يؤكد تعرض المصدرين إلى الكثير من التدابير غير التعريفية عند نفاذ صادراتهم إلى هذه الدول، والتي تسببت في رفع تكاليف النفاذ (تكاليف غير مرئية les couts non observables)وتعد الالتزامات المرتبطة بالتكيف مع المعايير الفنية ومعايير الصحة والصحة النباتية مثالا جد واضح على هذه القيود أو آثار الحدود، التي أضحت تشكل التزامات تفوق في تكلفتها الالتزامات المرتبطة بالرسوم الجمركية وقد تؤدي إلى حضر دخول السلع جزئيا أو كليا إذا لم تتوافر فيها هذه المعايير، حيث أن أكثر من 50% من الواردات الغذائية على المستوى العالمي تخضع للإجراءات والمقاييس المرتبطة بالصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية للتجارة، وقد أدت إلى تناقص واندثار الآثار الناتجة عن التفضيلات التجارية. وهي تشهد تزايدا مستمرا حيث " تصدر الو م أ يوميا لوائح وتعليمات وأنظمة لمواصفات واشتراطات صحية للحد من دخول المنتجات الفلاحية إلى أسواقها، وتقوم السوق الأوروبية بالمقابل باتخاذ إجراءات مشابهة". مما يؤدي إلى تقليص فرص نفاذ المنتجات الفلاحية الجزائرية إلى الأسواق الدولية بسبب استخدام التدابير غير التعريفية كأداة حمائية نظرا لتشعب خصائصها إذ تشمل خصائص المواد الخام التي تدخل في عمليات الإنتاج وتشترط خلوها وعدم احتوائها على بقايا المبيدات والملوثات والفطريات، إضافة إلى المواصفات

المرتبطة بتداول وتخزين المواد الأولية، وكذلك مواصفات العملية التصنيعية وخصائص المياه المستخدمة والمدخلات الثانوية للتصنيع ومواصفات المنتجات النهائية ومواد التعبئة والتغليف، ومن ذلك شهادة الايزو 22000. كما تطبق مجموعة من اللوائح المحددة لنسب استخدام الفلورين والزئبق في تغذية الحيوانات، ومعايير لقبول تسويق المنتجات الفلاحية وإعادة تدوير النفايات، إضافة إلى قواعد تخص تطبيق الاتفاقيات المتعددة الأطراف بخصوص البيئة. والتي يجري تطبيقها على الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية، وهي وتعد كقيد غير تعريفي حد من فرص نفاذها إلى هذه الأسواق. وفي هذا الإطار اعتبرت الدراسة التي أجراها (Cadot et Gourdon) بهدف تقدير الأثر الناتج عن تطبيق مختلف أنواع التدابير غير التعريفية على صادرات المنتجات الفلاحية في 2012 على عينة مشكلة من 5000 منتوج غذائي مصدرها 30 دولة إفريقية من بينها الجزائر أن المعايير البيئية والفنية ومعايير الصحة والصحة النباتية تعد أكبر عائق أمام مصدري الدول الإفريقية، بما في ذلك الجزائر إلى دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لا سيما دول الاتحاد الأوروبي والوم ا وأن تأثيرها وتكاليف الامتثال لها تفوق بشكل كبير التكاليف التجارية العادية.

ب. تطبيق نظام أسعار الدخول (système de prix d'entrée): تطبق دول الاتحاد الأوروبي نظام أسعار الدخول كقيد غير تعريفي خاصة على وارداتها من الخضر والفواكه، وهو نظام موسمي تتغير خلاله الأسعار في السنة الواحدة من فترة لأخرى، حيث ترتفع عندما تكون المنتجات الأوروبية كافية لتلبية الطلب المحلي والأسعار الخارجية منخفضة مما يجعل الأسواق المحلية محمية من التأثر بالأسواق العالمية، وتنخفض في حالة ما إذا كانت السوق الأوروبية بحاجة إلى منتجات من الدول الأخرى، ويفرض النظام على المصدرين بيع سلعهم بأسعار لا تقل عن أسعار الدخول في الأسواق الأوروبية.

وبالرغم من أن اتفاقية الزراعة في اطار المنظمة العالمية للتجارة تنادي بالشفافية في تطبيق الرسوم الجمركية وزيادة القدرة على التنبؤ بها وإلغاء كل أشكال الرسوم الجمركية المتغيرة، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي لا تزال تحتفظ بهذه الرسوم، في إطار ما يعرف بنظام " أسعار الدخول "من أجل المحافظة على أثر الحماية لنظام السعر المرجعي القديم، يتم ذلك بتحديد أسعار مرجعية تحتسب على أساس متوسط سعر المنتجين مضافا إليها مخصص لتكاليف النقل من مناطق الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك خلال فترة أساس ثم تعتمد مستويات منها كسعر أدني للاستيراد(سعر الدخول). (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، صفحة 74)

ويعبر سعر الدخول على السعر المسجل في فاتورة الاستيراد مضافا إليه الرسوم الجمركية المدفوعة، وفي هذا الإطار يعتبر نظام أسعار الدخول من أكثر الممارسات المشوهة لتجارة المنتجات الفلاحية التي دعت المنظمة العالمية للتجارة إلى إلغائها، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي تمسكت بها في إطار اتفاقية الشراكة كونها تسمح بتوفير مستويات حمائية جد مرتفعة للمنتجين(مصدر للحماية المستترة)، مما يجعلها تشكل قيدا معيقا لنفاذ قسم كبير من الصادرات الجزائرية من الخضر والفواكه المشمولة في النظام التي تقل أسعارها عن سعر الدخول المحدد في كل فترة لا سيما في حالة تطبيق التعريفة المعادلة القصوى، وهو ما يجعلها مطالبة بتحديد سعر التصدير بدقة وتفادي التصدير بأسعار منخفضة نوعا ما لتجنب دفع تعريفة جمركية جد مرتفعة (التعريفة المربوطة). ويبرز التأثير الكبير لهذا النظام على السلع التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية مثل الخضر والفواكه المنافسة للمنتجات الأوروبية لا سيما البيولوجية أو العضوية منها ذات الجودة والذوق الجيد، حيث أشارت الدراسة التي أجراها البروفيسور مراد بوقلة في حول: السياسة الزراعية، التبعية والأمن الغذائي أن متوسط معدل النمو المسجل في القطاع الفلاحي المقدر ب 5% يرجع بالأساس إلى الزراعات المثمرة والفواكه

ذات القيمة المضافة المرتفعة التي تجعل الجزائر تكتسب ميزة نسبية ظاهرية في هذه المنتجات والتي تواجه قيودا أكبر في الدخول إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي.

ج. الممارسات الزراعية الجيدةEUREPGAP

يعد نظام الممارسات الزراعية الجيدة بمثابة نظام لتأكيد جودة المنتجات الفلاحية ونظام خاص بتوحيد أساليب الإنتاج الزراعي وهو يهتم بصحة وسلامة الغذاء والعمال (مزرعة، تعبئة، نقل وتخزين) وبالبيئة. وتعبر الممارسات الزراعية الجيدة عن منهج يهدف إلى تطبيق المعرفة والتكنولوجيا الحديثة لإنتاج منتجات فلاحية ذات جودة عالية وسلامة غذائية مع مراعاة الأبعاد البيئية والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية أثناء عملية الإنتاج وعمليات ما بعد الإنتاج(التعبئة والنقل والتوزيع) من خلال مراقبة كل مراحل سلسلة الغذاء، ومختلف العمليات التكنولوجية التي قد تتسبب في إفساد وتلف الأغذية والتأثير سلبا على جودتها وحتى على البيئة، وتضمنها لمواصفات معيارية تسمح بمتابعة مختلف ظروف العمل ومستويات دخل المزارعين ومصانع الأغذية. وفي هذا الإطار تمنح المؤسسة التي توفر منتجاتها الحد الأدنى من المواصفات الموافقة ل EUREPGAP شهادة اعتماد، تتوزع هذه المواصفات بين مواصفات غير ملزمة يستحسن الوفاء بها ومواصفات إلزامية بعضها إجبارية (عدم تطبيقها يلغي الحصول على الشهادة والأخرى ثانوية يتم تطبيقها بنسبة 90%). وقد سمح اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بصياغة آليات للتعاون في مجال المعايير والمطابقة تهدف إلى تقليص الفروق القائمة فيما يخص المعايير وشهادات المطابقة، ويركز التعاون على تشجيع استخدام المعايير الأوروبية والإجراءات التقنية للتقييم والمطابقة، ورفع مستوى تأهيل الصادرات الجزائرية في مجال التقييس والتنسيق فيما يتعلق بمعايير ومراقبة صحة المنتجات الفلاحية. وفي هذا الإطار تصبح المؤسسات المصدرة للمنتجات الفلاحية مطالبة بتطبيق معايير السياسات الزراعية الجيدة حتى يمكنها دخول الأسواق الأوروبية، لأن معيار الممارسات الزراعية الجيدة أصبح معيارا مستقرا ومعمولا به في أكثر من 70 دولة وهي معايير انشاتها شركات التوزيع في تجارة التجزئة الواسعة وهي بذلك أكثر صرامة من المعايير الحكومية ويؤثر على المصدرين الذين لا يملكون الكفاءة الفنية أو التمويل اللازم للامتثال الى هذه المعايير (مداني ، صفحة 64). لأن تطبيق نظام EUREPGAP من طرف منتجي الخضر والفواكه ومصدري المنتجات الفلاحة الطازجة في الجزائر يضمن بأن منتجاتهم تتوفر فيها الاشتراطات التي تحقق أمان الأغذية وسلامة البيئة وسلامة العاملين، مما يسهل دخولها إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي ويدعم مكانتها في هذه الأسواق، كما أن التطبيق المستمر يسمح بتخفيض التكاليف، غير أن نجاح تطبيق هذا النظام يتطلب التزام الفلاحين بهذه القوانين ووجود هيئات رسمية متخصصة تعمل على توفير المعلومات الكافية حول تطبيق هذه المعايير والتكيف مع مستجداتها. اذ تجد الكثير من المؤسسات الجزائرية المصدرة للمنتجات الفلاحية صعوبة في الامتثال لها وتعتبر إلزامها بالحصول على شهادة الممارسات الزراعية الجيدة عائقا أمام تعزيز قدراتها التصديرية إلى دول الإتحاد الأوروبي أمام صعوبة الحصول عليها، التي تتطلب المرور عبر عدة مراحل انطلاقا من التسجيل والاشراف والرقابة والتتبع واختيار الأصناف والأصول الوراثية والبذور وطرق الري والتسميد والاهتمام بالبيئة ونظافة المزرعة ومحطات التعبئة والاحتفاظ بالسجلات وهي اشتراطات لا يستطيع الكثير من المنتجين والفلاحين الجزائريين الالتزام بها أمام صغر حجم مستثمراتهم الفلاحية وقلة مواردهم المالية.

IV. 3. أثر استخدام التدابير غير التعريفية ضد الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية: يمكن حصر أهم الآثار الناتجة عن استخدام التدابير غير التعريفية ضد الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية في:

أ .ارتفاع تكاليف تكيف الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية مع التدابير غير التعريفية

أكدت دراسة (Cadot et Gourdon) أنه في الوقت الذي تراجع فيه استخدام التدابير الكمية وقيود الحضر تزايد استخدام المعايير الفنية ومعايير الصحة والصحة النباتية بشكل جد واضح كقيد أمام صادرات الدول الإفريقية إلى الأسواق الدولية، وتسبب الالتزام بتطبيق معايير الصحة والصحة النباتية في رفع أسعار المنتجات الغذائية بمعدل يتراوح بين 12 و25% في حين تطبيق القيود الكمية يسمح برفع الأسعار بحدود لا تتجاوز 19%. (Evdokia , p. 14) كما أشارت بعض التقديرات إلى أن الرسوم الجمركية المكافئة لهذه التدابير غير التعريفية في المنتجات الغذائية الزراعية أكبر بثلاث مرات في المتوسط من التعريفات الجمركية (Cadot et al) وأن التدابير غير التعريفية يمكن أن يكون لها آثار على تعزيز الطلب وزيادة التكاليف على حد سواء. حيث تتسبب التدابير غير التعريفية المرتبطة خاصة بمعايير الصحة والصحة النباتية والتدابير التقنية في رفع تكاليف التكيف مع متطلبات الأسواق الدولية ورفع الأسعار في حدود 13% بالنسبة للمنتجات الفلاحية الحيوانية والمنتجات الفلاحية المصنعة وبحوالي 10% بالنسبة للمنتجات الفلاحية النباتية في حين يقل الأثر الناتج عن التدابير غير التقنية المرتبطة بإجراءات مراقبة المنتجات عبر الحدود وإجراءات المراقبة الكمية في رفع الأسعار الا في حدود 2 %بالمتوسط كما يبين الشكل:

الشكل (14): متوسط ارتفاع الاسعار الناتج عن تطبيق التدابير غير التعريفية على المنتجات الفلاحية

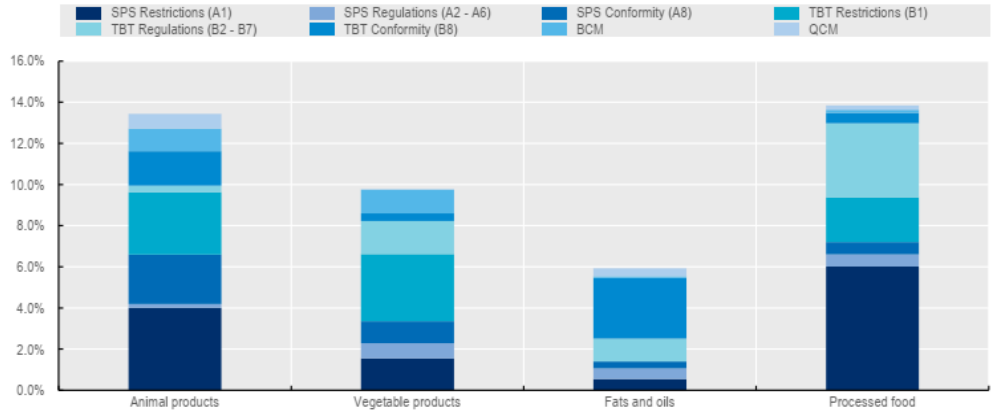

Source : Julien Gourdon, Non-Tariff Measures in Agriculture, OECD Food , Agriculture and Fisheries Papers NO 147 p.7, disponible sur : https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/81933f03-en.pdf?expires=1639061562&id=id&accname=guest&checksum=01A0A202DACDCFD2A538E4CB6CBBC862 Consulté le : 12 septembre 2021

حيث:

SPS : تدابير الصحة والصحة النباتية، TBT: التدابير الفنية في التجارة، BCM: Measures Involving Border Control Measures : تدابير تنطوي على تدابير مراقبة الحدود، QCM: Quantitative Control Measures: تدابير مراقبة الكمية.

فرغم قيام هذه التدابير غير التعريفية على مبدأ حماية صحة المستهلك وسلامة غذائه وصحة الحيوان والنبات وعدم الإضرار بالبيئة، إلا أن استخدامها أضر بفرص نفاذ الصادرات الجزائرية من مختلف المنتجات الفلاحية النباتية أو الحيوانية إلى الأسواق الدولية وأسهم في تزايد حجم الإجراءات وارتفاع تكاليف المعاملات التجارية. إذ شكلت هذه التدابير أعباء مالية إضافية أمام المنتجين والمصدرين الجزائريين للمنتجات الفلاحية إلى الأسواق الدولية للتكيف معها والالتزام بتطبيقها، كما تسبب غياب خدمات دعم الصادرات وقصور إتاحة المعلومات بشأنها في تقويض القدرة التنافسية والتجارية للمنتجات الفلاحية الجزائرية في الأسواق الدولية،

والحد من معدل نفاذها إلى الأسواق، واغتنام الكثير من الفرص التجارية المتاحة. حيث تسهم في رفع تكاليفهم وجعلهم يتحملون تكاليف إضافية للتكيف معها على المدى القصير، (تشير بيانات البنك الدولي إلى أن الكلفة الإدارية السنوية بشان تنفيذ ثلاث اتفاقيات رئيسية لمنظمة التجارة العالمية والتي تتعلق بالصحة والصحة النباتية والجمارك والحقوق الجمركية تبلغ 4,4 مليار دولار أمريكي بالنسبة لكافة الدول النامية)، مما يؤثر على هيكل النفقات والأسعار النسبية، ومن جهة أخرى هناك الكثير من هذه الصدرين غير قادرين على توفير المبالغ المالية للتوافق مع هذه المعايير، غير أنه يتوقع على المدى الطويل أن يكون لها أثر ايجابي وتسهم في انخفاض تكاليف التصدير نظرا لتطابق المنتجات المصدرة مع المعايير والمواصفات الدولية وتحسين جودتها وزيادة الطلب عليها في الأسواق الدولية كونها تعطي المستهلك إشارة واضحة على سلامة وأمن المنتجات الغذائية المصدرة.

ب. صعوبة امتثال الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية للتدابير غير التعريفية على المدى القصير

نصت المادة 15 من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة على ضرورة التزام الدول الأعضاء بالمقاييس والمعايير والمواصفات المحددة من طرف المنظمات الدولية ذات العلاقة بالمنظمة، غير أن المؤسسات الجزائرية المصدرة للمنتجات الفلاحية بإمكانياتها الحالية غير قادرة في الوقت الراهن على استيفاء هذه المعايير وتوفيرها في منتجاتها، حيث تعتبر الكثير منها أن مثل هذه الاشتراطات تشكل عقبة أمام تصدير منتجاتها وتزيد من التكلفة وتضعف قدراتها التصديرية والتنافسية، لاسيما وأنها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مركزة على مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد مع ضعف المعلومات المتعلقة بالمعايير والمقاييس الدولية (هواري ، يوسف ، وسدي ، 2019، صفحة 33) . وفي هذا الإطار تعترض الصادرات الفلاحية الجزائرية والعربية الموجهة إلى أسواق الوم ا الكثير من الصعوبات منها المعايير البيئية والصحية (بلغت نسبة السلع المصدرة المحجوزة بسبب مخلفات المبيدات 2%)، وعدم القدرة على الامتثال إلى المعايير الأمريكية المتعلقة باستخدام المعلبات التي تحتوي نسبة حمض في تصدير الفواكه (نسبة الحجوزات 9%)، ووجد أن أهم مشكل يواجهها هو نظام وضع الملصقات التجارية وصعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بنظام وضعها وتأمين التصريحات الضرورية حول مكونات البيئة والصحة وسلامة المنتجات الغذائية، التي أصبحت أكثر تعقيدا منذ اعتماد الوم ا على " قانون مكافحة الإرهاب البيولوجي" سنة 2002 الذي يستوجب تزويد مصالح الجمارك الأمريكية بمعلومات دقيقة من قبل المستوردين قبل خمسة أيام من الاستيراد تسمح لها بمعرفة وتتبع كل الواردات من المنتجات الفلاحية.

كما أن الدول التي تطبقها لم تأخذ بعين الاعتبار خصائص المؤسسات الجزائرية ومؤسسات الدول النامية عند صياغة قوانينها واشتراطاتها، بالرغم من أن اتفاقية الصحة والصحة النباتية تؤكد على ضرورة مراعاة مصالح الدول النامية والأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم عند صياغة وتطبيق هذه المعايير، إلا أن الواقع يبرز عدم حصول منتجات هذه الدول على أي معاملة تفضيلية. ومن ذلك تصدير الجزائر لزيت الزيتون الذي يلقى صعوبة كبيرة في التوزيع في الأسواق الدولية نظرا لاعتباره ذو درجة حموضة مرتفعة ولاستخدام عبوات بلاستيكية ذات تكلفة منخفضة تعد غير مقبولة في الأسواق الدولية. وفي هذا الإطار أفادت الدول منخفضة ومتوسطة الدخل أن إجراءات الصحة والصحة النباتية تشكل عائقا فنيا كبيرا أمام صادراتها كونها غير قادرة على استيفاء كافة الشروط والمتطلبات الصحية المتعلقة بسلامة النباتات الصحية في أكثر من 50% من صادراتها من اللحوم والفواكه والخضر الطازجة والأسماك الموجهة إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي.

V. الخاتمـــــة :

أضحت التدابير غير التعريفية الشكل الأكثر استخداما في إطار السياسات الحمائية الجديدة، والتي غالبا ما تطبق على الصادرات من المنتجات الفلاحية للدول النامية. ومن ذلك الصادرات الجزائرية، التي تواجه استخداما متناميا لاسيما في دول الاتحاد الاوروبي ومن مظاهر ذلك استخدام نظام أسعار الدخول والممارسات الزراعية الجيدة ومعايير الصحة والصحة النباتية، والتي تشكل قيدا يقوض قدراتها التنافسية ويقلص من فرص نفاذها إلى هذه الاسواق.

V.1. نتائج البحث: تم التوصل الى عدة نتائج من أهمها:

1.تنامي استخدام التدابير غير التعريفية في التجارة الدولية للسع ومن ذلك تجارة المنتجات الفلاحية وهو ما يعد مخالفا لقواعد التحرير التجاري القائم على مبدا الشفافية واقتصار آليات الحماية على الرسوم الجمركية فقط؛

2.تخضع الصادرات من المنتجات الفلاحية إلى تدابير تعريفية أكبر مقارنة بتلك المفروضة على المنتجات الصناعية والمواد الأولية، لا سيما في الدول المتقدمة؛

3.بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري والجهود المبذولة لتطويره إلا ان الصادرات الجزائرية تظل جد ضعيفة ولا تتماشى مع حجم الموارد الفلاحية المتاحة؛ وتتسم بجملة من الخصائص التنافسية التي تضعف من فرص نفاذها إلى الأسواق الدولية؛

4.تواجه الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية عدة صعوبات في النفاذ إلى الأسواق الدولية، ومن ذلك تنامي استخدام التدابير غير التعريفية مثل الاشتراطات الصحية والفنية والبيئية، لاسيما من طرف دول الاتحاد الاوروبي (نظام أسعار الدخول، الممارسات الزراعية الجيدة...)، ما جعلها تفقد الكثير من الفرص التجارية المتاحة في إطار اتفاق الشراكة الاورو جزائري؛

5.يؤثر استخدام التدابير غير التعريفية سلبا على الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية، اذ يتسبب في ارتفاع تكاليف التصدير وتقويض القدرة التنافسية، نظرا لارتفاع التكاليف المالية اللازمة للامتثال لها.

V.2. مقترحات البحث: انطلاقا مما سبق يمكن تقديم عدة اقتراحات من أهمها:

1.لابد من اعتماد مبدأ الشفافية في تجارة المنتجات الفلاحية بالاعتماد على التدابير التعريفية وتقليل الاعتماد على التدابير غير التعريفية التي تسببت في إحداث تشوهات كبيرة في بنية التجارة الدولية للمنتجات الفلاحية، وحدت من قدرة الصادرات الجزائرية من النفاذ إلى الأسواق الدولية بخلقها لحالات من عدم اليقين وعدم التأكد، حيث يساهم ذلك في تحسين شروط التجارة وزيادة القدرة التنافسية ورفع الصادرات ب 2 سنويا وتحسين موقع الجزائر في سلاسل القيمة العالمية للمنتجات الفلاحية.

2.اعادة اشراك الجزائر والدول النامية في صياغة التدابير غير التعريفية ومراعاة خصائصها الإنتاجية، حيث تحتاج الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية إلى وقت طويل للتكيف معها، على عكس الشركات الأجنبية التي تتحكم معظمها في المواصفات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية والجودة، أنظمة إدارة البيئة ومواصفات المواد الأولية ومواد التعبئة والتغليف، والتي غالبا ما تعمل دولها المتقدمة على طرح مواصفات ومقاييس جديدة يسهل عليها مواءمتها، في حين تجد الصادرات الفلاحية الجزائرية صعوبة كبيرة في التكيف معها لا سيما في ظل غياب مشاركة فعلية للدول النامية في إعداد وصياغة هذه المعايير لافتقارها الخبرة

الفنية والمؤهلات البشرية، وحتى الإمكانيات المالية للمشاركة في الهيئات الدولية المصدرة لهذه المواصفات، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في طرق اعداد هذه المعايير باشراك حقيقي للدول النامية في صياغتها والأخذ بعين الاعتبار الخصائص الانتاجية لفروعها.

3. تقوية نظام الإعلام الاقتصادي الذي يسمح بسرعة تدفق المعلومات المتعلقة بالمواصفات إلى الفلاحين والمصدرين؛ وتحسين طرق الحصول على المعلومات المتعلقة بالمعايير غير التعريفية، من خلال دعوة الدول إلى نشر المعايير الفنية للصحة والصحة النباتية واتباع طرق واضحة للإعلام والتعريف بكل التعديلات التي تجريها على مواصفاتها بصورة دورية ومستمرة، مما يجعل المؤسسات الجزائرية قادرة على معرفة هذه المعايير وتكييف منتجاتها معها، وإن كان ذلك يتطلب أيضا وجود نظام إعلامي وطني قوي قادر على تتبع التغيرات الحاصلة في هذه المعايير وتسهيل وصولها إلى المؤسسات، ووضع تنظيمات وإجراءات فعالة على مستوى الهيئات الجمركية لإلزام المؤسسات المصدرة بالتقيد بها.

4. تعزيز الجوانب القانونية والتشريعية المتعلقة بتدابير الصحة والصحة النباتية والملصقات وسلامة الاغذية وأنظمة التتبع والرقابة على الأغذية؛ والمعايير البيئية والفنية، وإنشاء هيئات متخصصة في مراقبة المنتجات الفلاحية الجزائرية المصدرة لمرافقة المؤسسات وتعريف المنتجين بهذه المعايير وتسهيل حصول المؤسسات المنتجة على شهادات التقييس المرتبطة بها المطلوبة في الأسواق الدولية؛

5.تأهيل وتكوين العنصر البشري وتعريفه بمتطلبات الصحة والصحة النباتية وسلامة الأغذية وأهمية تطبيق أنظمة الممارسات الزراعية الجيدة والمعايير البيئية والفنية المطلوبة في الأسواق الدولية؛

V.3. **آفاق البحث:** تقود نتائج البحث إلى مجالات بحثية أخرى من أهمها:

- فرص وتحديات تصدير المنتجات الفلاحية الجزائرية إلى الأسواق الإفريقية في إطار منطقة ZLECAF؛
- أثر الممارسات الزراعية الجيدة على القدرات التصديرية الجزائرية من الخضر والفواكه؛
- فرص ترقية الصادرات الفلاحية الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي بعد تعديل اتفاق الشراكة؛
- دور الزراعة التكنولوجية في تعزيز اندماج الصادرات الفلاحية الجزائرية في سلاسل القيمة الغذائية المستدامة؛
- متطلبات ترقية القدرات التنافسية للصادرات الفلاحية الجزائرية في منتجات الجودة الاقليمية.

VI- الإحـــالات والمراجـــع :

- (s.d.). Récupéré sur https://www.agriculture.gov.au/market-access-trade/non-tariff-measures
- Département fédéral des affaires étrangères, confédération suisse. (aout 2020-aout 2021). *Rapport économique Algérie* .
- WTO ITC UNCTAD . (2020). *world tariff profiles* .
- Direction générale des douanes. (2020). *statistiques du commerce extérieure de l'Algérie* .

- Evdokia , m. (s.d.). *estimating the constraints to agricultural trade of developing countries.* OECD TRADE POLICY PAPER N 142.
- Mahdii, G., & Julia, G. (May 2017). *The Evolution Of Non Tariff Measures And Their Divers Effect On Trade, Reseache Report 419.*
- ONS . (2021). *évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2014a 2019, collection statistiques N 220 .*
- WTO ITC UNCTAD . (2020). *world tariff profiles .*
- WTO ITC UNCTAD. (2021). *World Tariff Profiles.*
- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا. (بلا تاريخ). *التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية.*
- ذهبية لطرش . (2015). اثار وانعكاسات اتفاقيات التجارة في السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .
- ذهبية لطرش ، و عماد شرماط . (30-31 اكتوبر 2019). دور الممارسات الزراعية الجيدة في تحسين قدرة الصناعات الغذائية الجزائرية على الاستجابة للمتطلبات الصحية للمنتجات الزراعية في الأسواق الدولية-نظام التتبع و الهاسب نموذجا-. *الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية .* الوادي : جامعة الشهيد لخضر حمة .
- صندوق النقد العربي. (2020). *نشرة احصاءات تنافسية التجارة العربية الاجمالية و البينية .*
- لخضر مداني . (بلا تاريخ). السياسة التجارية الزراعية للاتحاد الاوروبي واثارها على المبادلات الزراعية الغذائية لدول جنوب المتوسط: حالة صادرات الخضر و الفواكه. *مجلة معارف ، مجلة علمية محكمة ن قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثامنة، العدد 15 .*
- مركز التجارة الدولي. (2020). *ديمومة اثر التجارة.*